زاوية

المواطن هو الحل

محمد ناجي

تبدو قضية الأمن معضلة حقيقية للحكومة العراقية الحالية ، التي تقوم بتمشية الأمور بإنتظار تشكيل الحكومة المقبلة . وهذه المعضلة ستظل قائمة لتواجه الحكومة الجديدة ، ما لم يجر اعتماد سياسة ومنهج جديدين، يكون المواطن حجر الزاوية فيها .

فبعد سقوط الصنم، وتزايد اعمال الارهاب والتخريب ، صرح الكثير من الساسة ، من أعضاء مجلس الحكم ، بأن العلة تكمن في أن الأمن ليس بيد العراقيين (يقصدون الحكومة وليس المواطنين) ، وأن عدد منتسبي قوات الشرطة والحرس الوطني قليل . وبعد تسليم السلطة للحكومة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ ، ووفق ما اعلن حينها ، تحولت مسؤولية الأمن الى (العراقيين) ، وعقد اتفاق مع قوات التحالف على التنسيق في العمليات الكبرى ! كما إرتفع، بإطراد، عدد قوات الجيش والشرطة ، ومن بينهم الكثير من منتسبي أجهزة النظام البائد ، الذين أعيدوا إلى الخدمة في الأجهزة الجديدة بل وقيادتها ! وقطعت أوصال الشوارع بالمزيد من الكتل والحواجز الاسمنتية ، بصورة دائمة أو مؤقته ، وأعلن (قانون السلامة الوطنية)، وجرى اقتحام عدد من الأحياء والمدن العراقية ، وتم تسيير دوريات في المدن ، وعلى طول خط الحدود ، واحيانا اغلاقها . فما النتيجة؟

لا يزال الوضع على ماهو عليه إن لم يكن أسوأ ، حتى إن المواطن لا يأمن الدخول لشوارع وأحياء في مدينة بغداد العاصمة. فإلى متى تبقى المبادرة بيد الارهابيين فيضربون متى شاؤوا في وسط بغداد وسائر المدن ، في وضح النهار ، ثم يختفون من دون أثر؟ وهل من المعقول أن تظل مسافة لا تتجاوز الكيلومترات المعدودة عصية على السيطرة حتى اصبحت تسمى (مثلث الموت) !؟ هل هم بهذه القدرة الخارقة على العمل ؟ ولماذا تبدو السلطة عاجزة عن وضع حد لأعمال العنف والقتل والإرهاب والتخريب ؟

أن الحكومات في الدول الديمقراطية تستند في سياستها الامنية إلى مبدأ الحفاظ على أمن المواطن والمجتمع ، وتجسد هذه السياسة بإجراءات متنوعة وحقيقية يشعر بها المواطن ويسهم فيها . اما الانظمة الشمولية والمستبدة ، فعلى العكس من ذلك، ترى ان المبدأ هو في الحفاظ على أمن الحاكم وبقائه على كرسى الحكم ، وإن الخطر الأكبر يأتي من المواطن ، فتسخر كل امكانياتها لسحقه وتهميشه. وكانت هذه حال المواطن العراقي في ظل نظام الطاغية المهزوم صدام .

لقد انتظر العراقيون خيراً واستبشروا بالحكومة التي جاءت على أنقاض النظام البائد ، إلا انها لم تقدم لهم غير زَبَد الوعود، وتخبطت في الفوضى التي أسهمت فيها، مع قوات التحالف ، وتوالت الأزمات واستمرت من دون حل ، وتفشى الفساد الاداري وخرج الى العلن ، وسعى كل طرف في الحكومة إلى الحصول على أقصى قدر من المكاسب ، فأصبحت في واد والمواطن في واد آخر ظل مهمشاً أعزلَ ووحيداً في مواجهة مجرمين لا يترددون في ارتكاب ابشع الجرائم وأكثرها دموية ومن دون أي اعتبار. فكانت هذه هي الهوة التي سقطت فيها الحكومة ، ومهدت الارض للارهابيين ، ودفع المواطن ، ولا يزال ، ثمنها غالياً .

ولا يتوقع للحكومة القادمة ان تنجح في المواجهة مع الارهابيين ما لم تردم هذه الهوة، وتعتمد رؤية أكثر نضجاً وواقعية ترى أن مسؤولية بناء الوطن ومواجهة التحديات والمخاطر ، في كل بلدان العالم المتحضر ، تقع على عاتق الجميع ، المواطن ومنظمات المجتمع المدني والحكومة ، وغياب أي طرف يؤدي الى خلل في المواجهة . فلا يمكن للارهابيين ان ينفذوا جرائمهم مالم يلمسوا هذا الغياب والتغييب للشارع العراقي . وهم ليسوا بهذه القدرة على التحرك لو لم يجدوا من يغض الطرف عنهم أو يوفر لهم المستلزمات اللوجستية وبقية الخدمات اللازمة للعيش والعمل والاختفاء ، وإن كان برغم إرادته.

ولابد للمسؤولين أن يغتنموا فرصة خروج المواطن وتحديه للارهابيين في ٣٠ كانون الثاني، فينطلقوا منها للأخذ بزمام المبادرة ويمنحوه المزيد من الثقة والمسؤولية . فهذا هو الحل ، الذي ينبغي ان يترجم على الارض بخطة تتضمن اجراءات ملموسة، سياسية واقتصادية واجتماعية مترافقة مع خطة أمنية تبدأ بتطهير الأجهزة من أتباع النظام السابق والمجرمين المتعاونين مع الإرهابيين، خطة تؤسس لعلاقة إيجابية جديدة بين المواطن والأجهزة الامنية ، وفي الصميم منها تشكيل (لجان شعبية ضد الإرهاب) تسهم في حماية الشوارع والأحياء والمؤسسات ، بعيدا عن الاساليب القمعية لأجهزة النظام البائد وجلاوزته ، التي سخرت للدفاع عن القائد الضرورة ! بل وفق ضوابط محددة تضمن عدم التجاوز على الناس والممتلكات ، وتمنح المواطن دورا في أن يحمي نفسه ويدافع عن حقه في الحياة.

وهذا بالطبع، اذا الشعب يوماً أراد الحياة.

المقاومة وإشكالية البرنامج السياسي في العراق (٢-٢)

د. طارق الخضيري

على الرغم من ان الاحتلال يتنافى والشرعية الدولية ولم يقره اعضاء مجلس الامن ، فان امريكا شكلت حكومة مؤقتة في العراق بعد احتلالها له ثم فرضت على المجتمع الدولي اسباغ الشرعية لهذه الحكومة عن طريق قرارات مجلس الامن (١٤٨٣، ١٥١١، ١٥٤٦) التي يضمن بعضها حقوق العراق كدولة تحت الاحتلال ،

فاعترفت بها اغلب دول العالم ومنها الدول العربية. وفي رأيي المتواضع، ان تشكيل مثل هذه الحكومة بداية لا بد منها في الظرف الراهن لتحسس الاوضاع المحلية لوضع خطوط عريضة للمستقبل بدلاً من ترك الامر كلياً لادارة المحتل الذي قد تساعد قوته العسكرية في تلافي صراع داخلي مسلح، وان لم يكن الصراع الطائفي او العرقي معروفاً في تاريخ العراق الحديث، إذ كانت جميع الثورات الداخلية والانتفاضات الشعبية موجهة ضد الحكومة المركزية. وإلا فما البديل الواقعي؟ فامريكا بجبروتها الحالي لن تنسحب من العراق كما فعلت في فيتنام لاختلاف الظروف، منها خصائص المجتمع الفيتنامي وشمولية اخلاقيته العقائدية ودعم الدول الشيوعية لثورته آنذاك بحكم الاهداف المشتركة، بالمقارنة مع العراق، وأمريكا الآن في اوج سيطرتها الاحادية عالمياً، ومن غير المعقول ان تقبل باي تحد. وهذا ما حدا الدول التي عارضت الحرب على العراق ان توافق على الصيغة التي طرحتها امريكا لشرعية الاحتلال. وعليه، من المستبعد ان تتراجع امريكا امام مقاومة مبعثرة الصيغ والاهداف، بل ستتحجج بتداعيات الوضع الأمني، فتزداد قسوة في تعاملها مع الشعب العراقي بعد ان وضعت نفسها في شرك محكم المخاطر لمركزها دولياً ولفلسفة الحكم التي تنتهجها، بما في ذلك مفهوم (الديمقراطية) وجوانبه السياسية والاقتصادية، وبضمنها مناهج العولمة، ولمكانة الحزب الحاكم فيها. فأمريكا، التي تهيأت لحرب عالمية بمنهج مختلف عما سبق من حروب منذ منتصف القرن الماضي خاضت معارك شرسة ضد الشيوعية العالمية فخسرت بعضها، لن تقبل الآن بغير الانتصار الكامل في حربها، لا في معركة العراق حسب، لغرض سيطرتها اقليمياً وعالمياً. انا شخصياً ذرائعي المنطق ومن الذين ينادون بالبحث عن حل واقعي عملي لاشكالية الاحتلال يسهم في وضعه العراقيون ويرضي الاغلبية، وان كان على مراحل، والا استعصت المشكلة التي تنذر باحد الاحتمالات الآتية: استمرار الحالة المأساوية وتحولها من سيء إلى اسوأ أمنياً واجتماعياً واقتصادياً لمدة طويلة بحيث يصعب حلها او التكهن بنتائجها؛ او التقسيم الذي يكرس الطائفية والعرقية العنصرية ويفرض اسلوباً مبهم الملامح من الكونفيدرالية التي تهدد بالانفصال؛ او قيام حرب اهلية. وفي جميع الاحوال سينتهي دور العراق الذي عرفناه كأحدى دعامات الكيان العربي ومجتمعات العالم الثالث. من هذا المنطلق، لنتجرع السم (كما قال الخميني حين قبل السلم مع العراق)، فنقبل ببقاء جيوش الاحتلال وبالحكومة الانتقالية إلى ان تتهيأ الظروف المناسبة حين يقبل جميع الفرقاء بصيغة حكم توافقية لمصلحة البلاد يضمن استقرارها، فيشتد ساعد الدولة للتفاوض وانهاء الاحتلال. نعم، انه استعمار، ولامريكا كل مزايا المستعمر الأثم، ومن خلفها اسرائيل التي لا تريد استقراراً في العراق يهدد او يقوض احتلالها الاستيطاني في فلسطين والدول العربية المجاورة، ويلغي المردود المتوقع من ضعف العراق بما في ذلك تحجيم قدراته من خلال توسيع سلام دائم معه يؤكد بداية علاقات طبيعية من شأنها توفير المناخ اللازم للتبادل التجاري والافادة من سوقه وثرواته، وتوطين فلسطينيي المخيمات العربية على ارضه، ودفع تعويضات مالية ليهود العراق الذين هاجروا في اوائل خمسينيات القرن الماضي حتى اعادة تجنسهم وان بقوا مواطنين اسرائيليين.

لقد اثيرت كلمة احتمال تبني امريكا لحزب البعث ثانية لقيادة العراق. انا لا استبعد ان تستعين امريكا بعدد كبير من اعضاء حزب البعث للإفادة من خبراتهم الادارية والامنية، سواء بغية اعادة هيكلة الدولة وتوجيه سياستها حسب ما تقتضيه مصالح قوى التحالف او للخلاص من المأزق الذي وجدت نفسها فيه الآن، وليس للتكفير عن خطيئتها حين سرحت الجيش وفصلت المنتمين إلى الحزب بعد سقوط بغداد كما لا استبعد استخدامها مرحلياً لأي من القيادات والفئات المؤثرة في الساحة العراقية ومن ثم تحجيمها او القضاء عليها ان دعت مصلحتها إلى ذلك، كما فعلت مع مصطفى البرزاني في منتصف سبعينيات القرن الماضي. فكما قال ونستون تشرتشل: في السياسة لا يوجد اعداء او اصدقاء دائمون، بل هناك مصالح دائمة. وحزب البعث له تجربة طويلة في العمل الاداري والعسكري والمخابراتي، وجزء كبير من ملاكاته انتمى عن ايمان بعقيدته التي بشر بها في بداية عهده، وان لم تؤمن غالبية قياداته الفاعلة بالتعددية في الحكم وتداول السلطة سلمياً، مثلها مثل غالبية قيادات الاحزاب التي ظهرت على الساحة العربية خلال القرن العشرين، اكانت يسارية ام قومية ام يمينية متطرفة، وان نصت برامج كل منها على حكم الشعب (الديمقراطية). فلطالما كرس من وصل منها إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري او بالوراثة فلسفة الحزب الواحد بحجة سمو عقيدته، فحاول تطويع الشعب لقبول مناهجه عن طريق الترغيب او الترهيب الذي ادى احياناً إلى انتماءات صورية لملاكاته. وكما تبين لنا على مر العهود كيف ان تلك القيادات ارادت المحافظة على موقعها وصولاً إلى تقديس بعض قيادييها وعدم السماح بالنقد. وانا شخصياً ارى من اللازم اعادة جميع المفصولين من وظائفهم، بمن فيهم اعضاء حزب البعث بمختلف درجاتهم، فيما عدا اولئك الذين قاموا باعمال اجرامية وانتهاكات بحق ابناء الشعب والوطن ككل او شجع عن قصد قيادات النظام السابق على مثل هذه الامور او افاد من جرائها. في شهر شباط ٢٠٠٣، ضممت صوتي إلى مجموعة من المعارضين للنظام السابق حين ارسلوا مذكرة مفتوحة إلى صدام تسأله التنحي عن الحكم لتفادي حرب امريكية على العراق من شأنها تدمير مؤسساته واصابة مرافقه بالشلل. ثم قامت الحرب التي فرضتها امريكا وشعب العراق منقسم على نفسه بين مؤيد بصورة مطلقة وموافق متحفظ وآخر معارض وغيره معاد. وحين دخلت جيوش امريكا بغداد، كان الجيش العراقي قد انزوى او حل مراتبه لاسباب مختلفة اهمها صدور الاوامر له حسب مخطط معين للقيام لاحقاً بتمرد ينتهج حرب العصابات ضد المحتل، كما نوه به صدام قبل الحرب. وفي تقديري ان بذور التمرد الشعبي قد تكون جالت في النفوس حين رفع جندي من جنود الاحتلال العلم الامريكي على المنصة التي ازيح منها تمثال صدام في ساحة الفردوس لمدة وجيزة، لما لذلك من دلالة وما يمثله الفعل نفسه من مهانة للوطن. إلا ان ذلك الحدث لم يترجم بعد إلى منهج لتوحيد الصفوف ووضع برنامج متكامل لمستقبل البلاد او لخلق جبهة سياسية فكرية لها قوامها وتصوراتها لعراق الغد. ومما لا شك فيه، ان ادارة الاحتلال لم تشجع على عقد مؤتمر شعبي وطني لتداول مثل هذا الامر، كما انها وقفت ضد أي تجمع او عملية انتخاب مجالس محلية على مستوى المحافظات كخطوة اولى لتيسير مهمة انتخاب المجلس الوطني (التأسيسي) وضمان اسهام غالبية ابناء الشعب. ارجو ألا اكون قد بالغت في تصوراتي عن أوضاع العراق المأساوية التي تنذر بالنكبة. أملي أن يتعظ العاملون في الدولة العراقية الحالية من مقولة تنسب إلى أحد رؤساء الوزارة البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر (على الأكثر بالمرستون، إن لم تخني الذاكرة) حين قال: السياسة فن الممكن، على أن لا يؤدي هذا إلى الخضوع للمستعمر وتكريس مآربه، بل للتفاوض المثمر معه لإعادة العراق إلى موقعه. من هذا المنطلق ضممت صوتي إلى المنادين بتأجيل موعد إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي (في كانون الثاني ٢٠٠٥)، الذي سيقوم بوضع مسودة الدستور، على أن يصار إلى عقد مؤتمر عام موسع يحضره ممثلون عن جميع أطياف المجتمع العراقي بمن فيهم الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والقيادات الروحية، تطرح فيه جميع قضايا الشأن العراقي بإسلوب صريح هادئ وبناء للوصول إلى صيغ توافقية لجميع الأمور، بما فيها الأسلوب الواقعي الأمثل لانتخاب المجلس الوطني الذي يمثل جميع أطياف الشعب العراقي الذي سيستنير بتلك الصيغ من دون وصاية أجنبية عند صياغة مسودة الدستور وإسلوب طرحه لإقرار صيغته النهائية. وفيما لو جرت عملية انتخاب أعضاء المجلس الوطني على أن أساس البلاد منطقة انتخابية واحدة في الموعد المقرر، ستبقى هناك حاجة ماسة لعقد مثل هذا المؤتمر للقيام بالتوجيه المناسب.

ديناميكيات التغيير في العراق

إبراهيم نوار

التغيرات التي يشهدها الشرق الأوسط حقيقية وليست إفتراضية أو مجرد اضغاث أحلام. العراق يتحول بسرعة صاروخية ووفق جدول زمني من الإحتلال إلى الديمقراطية طبقا لقرار مجلس الأمن ذي رقم ١٥٤٦، والقضية الفلسطينية، التي طالما تاجرت بها أنظمة وتيارات سياسية إبتداء من الملك فاروق إلى المتطرفين القوميين والإسلاميين، تجد طريقها تدريجيا وبخطوات حثيثة نحو حل عقلاني تشارك الديبلوماسية المصرية فيه بدور نشط. والأنظمة السياسية المتحجرة بدأت تلين، ليس إلى الزوال ولكن إلى فتح الباب لقوى سياسية أخرى لاعتلاء خشبة المسرح السياسي حتى لو في أدوار صغيرة. والتطرف القومي الإسلامي، الذي كاد يودي بأحد البلدان العربية إلى الإنشطار إلى شظايا، يتراجع تحت الضغط ولا يبقى أمامه إلا البديل الديمقراطي للمحافظة على وحدة البلاد في إطار نظام يضمن حقوقا متساوية لجميع المواطنين من دون تمييز على أساس الجنس أو الدين أو اللغة. التغيير، إذن، حقيقة واقعة ولا مكان هنا في منطقتنا للفزع إلا لأولئك الذين يخشون على شعاراتهم القديمة الجوفاء التي تسببت في قهر المواطنين تحت شعارات الكرامة الوطنية واختصروا الوطن في شخص واحد يموت من أجله الجميع. إن مسار الحياة في دول الشرق الأوسط على عتبات تحول كبير، تحول يعيد النسبة الكبرى من العقول المهاجرة والأموال المستثمرة في الخارج ويعيد البسمة إلى أفواه الناس بعد طول معاناة.

إن الإقبال الواسع من العراقيين على التصويت لحكومة ديمقراطية قد أسقط عمليا حجة التشكيك في شرعية الإنتخابات العراقية. فالجماهير هي مصدر الشرعية، لا الفتاوى التي يصدرها المدعون بأنهم معصومون في الأحكام يمثلون الله سبحانه وتعالى في الأرض، ولا الشعارات التي يصدرها سياسيون أفلست مدارسهم السياسية ويسعون إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه لأنفسهم حتى ولو كان ذلك على حساب شعبهم ووطنهم. وفي حال الفتاوى، اختلف الذين يدعون المعصومية ففريق دعا الناس إلى الجنة من خلال التصويت وفريق آخر رمى بهم في النار إن هم ذهبوا إلى صناديق الإقتراع. الدين واحد والفتاوى متناقضة! العراقيون الذين يريديون مستقبلا أفضل إستمعوا إلى صوت العقل وتوجهوا إلى صناديق الإنتخابات لاختيار جمعية وطنية تكون مهمتها وضع الدستور وتعيين حكومة وطنية تتولى تسيير شؤون البلاد إلى نهاية العام الحالي حينما ستجري انتخابات جديدة قبل نهاية العام على أساس الدستور الذي ستقترحه الجمعية الوطنية على الشعب في استفتاء عام ليقول فيه الكلمة الفصل. وهذا الجدول الزمني لتحويل العراق من الإحتلال إلى الديمقراطية هو من صنع مجلس الأمن وليس من صنع بول بريمر أو سلطة الإحتلال في العراق. وقد احتوى القرار ذو الرقم ١٥٤٦ على خطوات محددة شملت نقل السلطة إلى العراقيين من خلال تشكيل حكومة عراقية مؤقتة في حزيران من العام الماضي ثم تشكيل مجلس وطني مؤقت بالإنتخاب غير المباشر عن طريق المندوبين الذين يمثلون المحافظات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنساء (بنسبة ٢٥٪ في الأقل) والمنظمات الدينية والتجمعات والأقليات القومية. وتم ذلك بنجاح في آب من العام الماضي أيضا. وبعد ذلك جاءت الإنتخابات العامة على أساس قرار مجلس الأمن وقانون الدولة المؤقت وتحت إشراف لجنة وطنية عليا مستقلة للإنتخابات يرأسها عراقي مستقل هو الصحفي فريد آيار وبتنسيق مع الأمم المتحدة التي ترأس فريقها السفير كارلوس فلانزويلا. وحققت الإنتخابات نجاحا فائقا بكل المقاييس على الرغم من التحديات الهائلة التي اعترضتها.

ويدور الهمس الآن في دوائر الشارع السني في العراق، وهو شارع اسهمت في خلقة للأسف الشديد قيادات سياسية كانت تدعي في السابق بعدها عمن يصفون أنفسهم ضمنا بأنهم أنصاف آلهة يملكون فيما بين أيديهم كلمة الله في الأرض، يدور الهمس حول فشل القيادة السياسية للسنة التي قادت جمهورها أو فرضت عليه بمعنى أصح في ظل حالة إرهاب سياسي وفكري وعسكري عدم الذهاب إلى صناديق الإقتراع. ويتجه الرأي الآن في أوساط عقلاء العراقيين من العرب السنة إلى ضرورة إفراز قيادة سياسية جديدة تكون قادرة على إعادة الإعتبار السياسي للسنة العرب وللعراق بوصفه كياناً سياسياً موحداً تدور المنافسة على الحكم فيه على أسس سياسية وليس طائفية أو قومية أو دينية.

إن الدور السياسي القيادي للعرب السنة في العراق لم يكن يرتكز أبداً على قاعدة مصالحهم الضيقة، ولكن على أساس مصلحة العراق ككل. وفي الحال التي كانت فيها الأمور على هذا النحو قوي هذا الدور واتسع. أما في الأحوال التي ساد فيها العكس، أي اغتصاب السلطة في العراق لصالح مجموعة من المرتزقة والمستبدين فإن العرب السنة كانوا أول من دفع الثمن، ومعهم المجتمع العراقي بأكمله. الهمس يدور الآن في الشارع العربي السني حول أن قيادته السياسية خذلته. فهي أو معظم مكوناتها، دعته إلى مقاطعة الإنتخابات للجمعية الوطنية ولمجالس المحافظات ولمجلس الحكم المحلي لإقليم كردستان، وهي الإنتخابات التي جرت كلها في يوم واحد، ثم بعد ذلك أعلنت هذه القيادة أنها لا تمانع من المشاركة في صوغ الدستور! وفي هذا تناقض صارخ بين دعوة القيادة للناس إلى مقاطعة الجمعية الوطنية التي ستضع الدستور وقبول هذه القيادة بالمشاركة في كتابة الدستور من خارج الجمعية الوطنية، إي القبول باللهاث خارج القطار ووراءه بدلا من الركوب فيه والجلوس بداخله، فياله من منطق!

والحقيقة أنه من الضروري التفريق هنا بين القيادات العربية السنية الناضجة التي شاركت في الإنتخابات العامة في العراق وبين حال الفوضى والضياع التي سادت الشارع السني عشية الإنتخابات، فالعرب السنة كانوا ضحية لحالة من الخوف والإرهاب الديني والبدني. كان العرب السنة ضحية للخوف من التهديد بالقتل، ولاسيما أن الجماعات الدينية المتطرفة وحلفاء وبقايا النظام الإستبدادي السابق كانوا من الناحية العملية في وضع مكنهم في بعض الأماكن من جعل السكان في حالة رهائن، ومن ثم فإن المواطنين الرهائن، لم يتوجهوا إلى صناديق الإقتراع خوفاً على حياتهم.

وليست الخسارة الآن، وبعد أن انتهت الإنتخابات، هي خسارة العرب السنة، وإنما في الواقع هي خسارة العراق كله. فالعرب السنة كانوا مؤهلين، بحكم الخبرة والتاريخ في موقع الحكم، للتصويت في الإنتخابات خارج أطر الخطوط التفليدية الطائفية أو الدينية أو القومية. إن تجربة العراقيين العرب السنة خلال، العقود التسعة الماضية منذ نشأة العراق الحديث، تجعل منهم سياسيا صمام الأمان في وجه التطرف القومي والديني. فقد جربوا هذا التطرف واكتووا بنتائجه. جربوا التطرف القومي ضد أشقائهم السنة الأكراد، حين خلق النظام الصدامي تعارضا في المصالح بين الطرفين، فكانت النتيجة هي الخراب. وتعرضوا لخطر التطرف الديني من الخارج وكان خراب من نوع آخر. إن شهوة امتلاك السلطة لدى المحرومين قد تؤدي إلى التطرف كما أن انعدام الخبرة السياسية والإدارية يمكن إن يمهد الطريق إلى الفوضى. وقد كان ذلك واضحا في تجربة مجلس الحكم في العراق الذي مارس عمله إلى جانب سلطة الإحتلال المؤقته خلال الفترة من تموز ٢٠٠٣ وحتى آيار ٢٠٠٤ . خلال تلك الفترة كان التدوال الشهري على رئاسة المجلس يكشف الكثيرمن الحقائق، من أهمها أن الكفاءة للحكم لا تعود إلى الإنتماء إلى طائفة معينة أو إلى قومية دون غيرها أو إلى أغلبية أو أقلية. كانت صفات رجل الدولة قليلة بين بعض من تولوا رئاسة مجلس الحكم الأمر الذى أدى إلى بعض الفوضى في الإدراة وإلى زيادة ملموسة في اعمال العنف والإضطرابات في الشارع العراقي.

الأمر الذي يجب على العرب السنة أن يتفهموه بكل عناية أن العرب الشيعة، حتى لو كان ذلك مجرد ادعاء وحتى يثبت ذلك أو عكسه، هم أغلبية السكان في العراق أو هم الكتلة السكانية الكبرى. هذه حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها. ومن ثم، فإن أية انتخابات في العراق تجري على أساس خطوط الإنقسام الطائفي، من المرجح أن تأتي بالزعماء الدينيين للعرب الشيعة في العراق كأغلبية أو كأكبر كتلة فائزة. هذه حقيقة عملية يجب الاعتراف بها. فإذا تخندق العرب السنة داخل خطوط الإنقسام الطائفي فهم الخاسرون، وإذا أرادوا أن يكونوا قوة سياسية ديناميكية في عراق المستقبل، فما عليهم إلا أن يخرجوا من خندق الشعارات الدينية إلى المطالبة بالديمقراطية التي تسمح بحرية الرأي وليس القهر، وسيادة القانون وليس الإستبداد، وحق مساءلة السلطة وليس طاعة ولي الأمر، المساواة بين المواطنين وليس تقسيمهم إلى طبقات كهنوتية لبعضها حق الغصب والطاعة وعلى أغلبها واجب الطاعة ودفع فروض الولاء مالا وسياسة. هذا هو الطريق. ويستطيع العراقيون العرب السنة، من خلال الإنخراط الفعال في العملية السياسية أن يساندوا بقوة مسيرة العراق إلى السلام والديمقراطية. لقد أخطأت القيادة السياسية للعرب السنة في العراق. أخطأت في حق السنة وأخطأت في حق العراق. ومن واجب العراقيين جميعا أن يتجاوزوا هذا الخطأ الذي وقع في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥,

إن الدرس الكبير الذي يجب أن يتعلمه الجميع أن سلاح المقاطعة السياسية هو سلاح فاسد، لأن البديل لذلك هو سيادة العنف والاتجاه بقوة إلى عسكرة المجتمع، أي عودة إلى نظام صدامي آخر. ومن ثم، فإن الإنخراط في العملية السياسية هو طريق العقل والحكمة السياسية. وهو - ما أدركه ربما، وإن جاء ذلك متأخرا، بعض الزعماء السياسيين للعرب السنة. والدرس الآخر هو أن هذه الكتلة من مواطني العراق هم في واقع الأمر الضمان الموضوعي الأكيد ضد قيام دولة لرجال الدين ومدعي المعصومية في العراق. العرب السنة لهم مصلحة أكيدة في ذلك، لأنهم إذا قامت في العراق دولة على أساس ديني فسيكونون هم الخاسرين، إذ أنهم يمكن أن يتحولوا، بين عشية وضحاها إلى أغلبية مضطهدة في العراق. العرب السنة والأكراد السنة والديمقراطيون في العراق من كل ألوان الطيف السياسي لهم جميعا مصلحة أكيدة في التحالف ضد قيام دولة دينية تميز بين الناس على أساس انتمائهم الطائفي أو الديني وتعصف بالحريات المدنية بفتاوى يصدرها من هنا أو من هناك أشخاص يريدون لأنفسهم الصعود في عقول الناس إلى مرتبة أنصاف الآلهة! ولذلك فإن الطريق أمام التطور السياسي للعرب السنة في العراق ليس هو طريق مضاهاة العرب الشيعة أو السير سيرهم، وإنما هو طريق العقل وتعميق الانتماء إلى العراق كوطن ووضع هذا الإنتماء في موقع الأولوية في شؤون الحياة اليومية والنظر إلى المستقبل على أنه طريق العمل على رفاهية المواطن وخيره.

ومع ذلك فإن الخوف من أن تأتي الإنتخابات في العراق، في هذه المرة أو في الإنتخابات العامة التي ستتم بعد إقرار الدستور، بحكومة دينية على غرار الحكومة القائمة في إيران هو خوف مبالغ فيه. فرجال الدين الشيعة في العراق منقسمون فيما بينهم بين الإيمان بمبدأ (ولاية الفقيه) وهو المبدأ المعمول به في إيران والمدعوم من رجال الحرس الثوري الإيراني وقوى المحافظين من رجال الدين والتجار، وبين الإيمان بمبدأ (شورى الفقهاء) وهو المبدأ المجاهد في إيران حاليا والمدعوم من قبل الإصلاحيين داخل النظام الإيراني ومن الطلاب والصحفيين وغيرهم من المهنيين والقوى الديمقراطية خارج الحكم. كذلك فإن هناك داخل التحالف السياسي الشيعي في العراق، وجوها من السياسيين المعروفين بالعلمانية وليس الميل إلى الدولة الدينية، على الرغم من أن بعضا منهم معروف بفساده السياسي والمالي.

يطفو الانقسام بين أنصار مبدأ (ولاية الفقيه) وأنصار مبدأ (شورى الفقهاء) كقضية رئيسية تعلو على غيرها من قضايا الخلاف الأيديولوجي أو الفقهي. وبينما تميل الكفة في إيران لمصلحة (ولاية الفقيه)، فإنها تميل في العراق إلى مبدأ (شورى الفقهاء)، وهذا هو السبب في ظهور توتر بين القيادة السياسية في طهران وبعض القيادات العراقية ولا سيما في حزب الدعوة أو في التيار الصدري. والخطورة في هذا الإنفسام بين الإيمان بمبدأ (ولاية الفقيه) والإيمان بمبدأ (شورى الفقهاء) أن الإنتصار لواحد منهما ووصول أصحابه إلى سدة الحكم في العراق يمكن أن يؤدي إلى صراعات سياسية تتجاوز حدود العراق.

فأنصار مبدأ (ولاية الفقيه) سيسعون داخليا إلى تصفية خصومهم من قيادات الأحزاب الشقيقة كما هو حادث في داخل إيران، وسيجد رجال الحرس الثوري الإيراني في انتصار تيار (ولاية الفقيه) في العراق انتصارا لهم بما يعزز نفوذهم الداخلي ضد تيار الإصلاحيين ونفوذهم الإقليمي في لبنان وسورية. وعلى العكس من ذلك، فإن انتصار أصحاب مبدأ (شورى الفقهاء) من شأنه أن يقود إلى موجة عداء ضدهم من إيران وإلى حدوث مواجهات سياسية وفقهية ربما تتطور إلى ما هو أشد من ذلك، إذ سيشعر المحافظون في إيران أن نظاما دينيا منافسا لهم يهدد نفوذهم ويقوي بأس الإصلاحيين. ومن شأن أي من الإحتمالين أن يدفع بالعراق في تيار عدم الاستقرار لفترة طويلة من الزمن نظرا لطبيعة الصراع القائم على أسس دينية.

ومن المحتمل أن يؤدي الخلاف الفقهي بين الأحزاب الدينية الشيعية إلى إضعاف القوة السياسية لهذه الأحزاب ودفعها إلى محاولة اختيار شخصية أو شخصيات توفيقية لتمثيلها في الحكم. وربما يؤدي الخوف من تفاقم الخلاف الفقهي وانعكاساته السياسية بين القيادات الدينية الشيعية إلى تفضيل البعد عن الواجهة السياسية بالكامل. غير أن هذا الإتجاه لا يسانده إلا عدد ضئيل جدا من تلك القيادات المتعطش معظمها إلى السلطة. وفي المحصلة النهائية فإن التوازن السياسي في العراق في مرحلة التحول من الاحتلال إلى الديمقراطية هو توازن دقيق وشديد الحساسية للتقلبات في المواقف السياسية الداخلية والاقليمية والدولية. ويبدو من متابعة التطورات اليومية في العراق أن المعسكر السياسي الكردي هو أكثر المعسكرات السياسية في العراق تماسكا وانسجاما ووضوحا في افكاره وأهدافه. ولذلك فإنه من المرجح في المدى القصير أن يمسك السياسيون الأكراد (الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني والإتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني) بميزان التطورات السياسية على اعتبار أنهم الطرف الذي يمكن ضمانه لترجيح كفة طرف على آخر. وفي مثل هذه الحال فإن الأحزاب التي تمسك بميزان الأمور وإمكان ترجيح طرف على آخر هي التي تحصل على ما تريد في إطار عمليات المساومة اليومية. ومن حسن الحظ أن الأكراد يؤمنون بأن مستقبلهم وأمنهم السياسي هو في عراق قوي، ينعم بالديمقراطية والسلام مع جيرانه.